أي مقترح لا يعالج موضوع «حرمان المسيء» يعتبر ناقصا

نواب: نقدر مبادرة الحكومة بتقديم مشروع «مفوضية الانتخابات»

حمد العليان

متعب الرثعان

العليان : بانتظار وصول مشروع القانون بشكل رسمي قبل الحكم النهائي عليه

أعرب عدد من النواب عن تقديرهم لمبادرة الحكومة بتقديم مشروع «مفوضية الانتخابات».

وعلق النائب حمد العليان على عزم الحكومة تقديم مشروع قانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وإنشاء هيئة وطنية للمفوضية العليا للانتخابات إلى مجلس الأمة.

وقال العليان، إنها «مبادرة حكومية مقدرة وتستحق الإشادة».

وأضاف «بانتظار وصول مشروع القانون بشكل رسمي للاطلاع على تفاصيله ومواده قبل الحكم النهائي عليه»، مردفا أنه «مع ملاحظة أن أي مقترح لا يعالج موضوع "حرمان المسيء" يعتبر مقترح ناقص ولا يفي بكامل الغرض».

من جانبه قال النائب متعب الرثعان إن من ضمن التعاون النيابي الحكومي الذي تم الاتفاق عليه ضمن اللجنة التنسيقية تقدم الحكومة بقانون إنشاء المفوضية العليا للانتخاب والذي سيناقش بلجنة الداخلية والدفاع البرلمانية للتعديل عليه وصولا لاتفاق حكومي نيابي.

وأضاف الرثعان «يتضمن تعديل القانون تطبيق الأثر الرجعي في العقوبة بحيث لا يكون الحرمان أبديا».

من ناحيته قال رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية خالد المونس إنه سيدعو إلى اجتماع فور استلام مشروع القانون الحكومي الخاص بمفوضية الانتخابات غداً.

وأضاف «بحسب إعلان الحكومة، سأتوجه بدعوة للاجتماع مع وزارة العدل والداخلية يوم الاثنين 7/24 لمناقشة المشروع والاستعجال في رفع تقرير اللجنة، مشيرا إلى تذكير الحكومة بضرورة أن يتوافق المشروع في مضامينه ومواده مع متطلبات الإصلاح السياسي المطلوب.

خالد المونس

الرثعان : المشروع سيناقش للتعديل عليه وصولا لاتفاق حكومي نيابي

المونس: سأدعو إلى اجتماع فور استلامي «مفوضية الانتخابات الحكومي»

الشعب يستاهل كل خير .. لكن الأمر مخالف للدستور

عبدالله المضف يرفض صرف مبالغ خارج اعتماد الميزانية

عبدالله المضف

أعرب النائب عبدالله المضف عن رفضه لصرف مبالغ خارج اعتماد الميزانية معتبراً هذه الخطوة مخالفة للدستور في المادة 146 تحديداً وانتهاك صارخ للرقابة الشعبية الممثلة بنواب الأمة.

وقال المضف بأن الشعب الكويتي يستاهل كل خير، ولكن المسألة تتعلق بدستور ومبدأ فإن قبلنا بتجاوز الخروج عن سقف اعتماد بيع الاجازات المقر من مجلس الامة في اعتماد الميزانية السابقة دون الرجوع للمجلس من الممكن ان تتمادى الحكومة في صرف مبالغ في جهات اخرى خارج الميزانية.

وأكد المضف على ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذا التجاوز، فللمال العام حرمة لا تنازل عنها أمام اي شكل من اشكال الضغط نيابيا كان أو غير ذلك. ودعا المضف رئيس مجلس الوزراء ان يتحمل مسؤولياته تجاه ضبط الادارة المالية العامة للدولة من صرف هذه الاموال خارج اعتماد الميزانية دون الرجوع للمجلس، فمن تجاوز القانون والدستور هم ذاتهم المناط بهم تنفيذ الشق المالي والاقتصادي من برنامج عمل حكومته.

انتقدت الاقتراحات النيابية بقوانين للوصاية على الحرية الشخصية

«التقدمية»: حصر تولي القضاء على الذكور.. رجعية

انتقدت الحركة التقدمية الكويتية الاقتراحات النيابية بقوانين لحرمان المرأة من تولي القضاء وإعادة الرقابة الحكومية المسبقة على المطبوعات الواردة من الخارج والوصاية على الحرية الشخصية، واصفة هذا النهج بالرجعية.

وقالت الحركة في بيان لها إنه في الوقت، الذي كان فيه المواطن الكويتي ينتظر إقرار مجلس الأمة تشريعات تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وإطلاق الحريات الديموقراطية وإصلاح النظام الانتخابي وملاحقة ملفات الفساد ومعالجة المشكلات المزمنة وحلّ القضايا الأساسية، فإنّ مجموعة من النواب أبت إلا أن تحرف المسار التشريعي الإصلاحي المأمول من مجلس الأمة وتبتعد به عن التركيز على الاستحقاقات الأساسية عبر تقديمها مجموعة من الاقتراحات بقوانين ذات المحتوى الرجعي المتعارضة مع مبادئ الحرية والمساواة والطابع المدني المفترض للدولة الكويتية.

وذكرت أن من بين هذه القوانين اقتراح بتعديل قانون القضاء يشترط حصر تولي القضاء في الذكور فقط، ما يعني ليس فقط النكوص على تولية المرأة المسوولیات القضائية، وإنما تكريس التمييز ضد المرأة.

وأشارت إلى الاقتراح بقانون بتعديل المادة 7 من القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر يعيد الرقابة الحكومية المسبقة على المطبوعات الواردة من الخارج.

ولفتت إلى أمن من هذه الاقتراحات كذلك الاقتراح بقانون في تعديل قانون الجزاء لتجريم الوشم.

واختتمت الحركة بيانها بالتأكيد على أنها ليست معنية بمناقشة حق هؤلاء النواب في تقديم ما يرونه من اقتراحات بقوانين، «وإنما نحن معنيون بكشف المضمون التمييزي لهذه الاقتراحات بقوانين المقيّدة للحريات الفكرية».

الحركة التقدمية الكويتية

أشار إلى أن الإحالة إلى «المحاسبة» خير دليل

الزيد رداً على وكيلة المالية: غير صحيح أن الضغط النيابي وراء مخالفات «بيع الإجازات»

أسامة الزيد

أكد مقرر لجنة الميزانيات البرلمانية النائب أسامة الزيد أن حديث وكيلة وزارة المالية حول الضغط النيابي الذي أدى إلى المخالفة في ما يخص سقف اعتماد بيع الاجازات غير صحيح، مشيرا إلى أن الدليل على ذلك هو إجماع اللجنة، وبموافقة المجلس على إحالة المخالفة لديوان المحاسبة.

تأكيد الزيد جاء في الاجتماع الأخير للجنة والذي شاركت فيه وزارة المالية ممثلة بوكيلة الوزارة أسيل المنيفي وعدد من القياديين.

لردعها عن حماية من يسيء لكتاب الله ويهين المقدسات الإسلامية

لاري يطالب بمقاطعة السويد ديبلوماسياً واقتصادياً

أحمد لاري

دعا النائب أحمد لاري إلى مقاطعة السويد ديبلوماسيا واقتصاديا لردعها فهي تحمي من يسيء لكتاب الله الأعظم ويهين المقدسات الإسلامية.

وطالب لاري الحكومة والشعب بتحمل مسؤولياتنا، والقيام بواجبنا في التصدي لهذه الأعمال المسيئة لمقدساتنا بكل ما هو ممكن

وشدد على أن حرق القرآن الكريم ليس حرية تعبير، إنما هو عمل إجرامي بكل المقاييس.

استفسر عن عدد اللجان العليا واختصاص كل لجنة

فهد بن جامع: هل رُفضت حالات للعلاج بالخارج من قبل اللجان العليا على الرغم من وجود موافقات؟

فهد بن جامع

وجه النائب فهد بن جامع سؤالا إلى وزير الصحة د.أحمد العوضي بشأن اللوائح والآلية المتبعة التي تنظم عملية ابتعاث المرضى للعلاج بالخارج، ونص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما اللوائح والآلية المتبعة التي تنظم عملية ابتعاث المرضى للعلاج بالخارج؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية منها.

2 ـ كم عدد اللجان العليا، وما اختصاص كل لجنة؟

3ـ كشف بأسماء أعضاء كل لجنة ومسمياتهم الفنية وتاريخ تعيينهم، مع إرفاق المستندات كافة الدالة على ذلك.

4 ـ ما الشروط الواجب توافرها لأعضاء كل لجنة؟

5 ـ ما تبعية كل لجنة من اللجان العليا؟

6 ـ هل رفضت حالات للعلاج بالخارج من قبل اللجان العليا على الرغم من وجود موافقة اللجنة التخصصية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فكم عدد الحالات المرفوضة وسبب رفض كل لجنة؟

7ـ هل أرسلت حالات للعلاج بالخارج على الرغم من رفض إرسالها من اللجنة التخصصية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما عدد تلك الحالات؟

8 ـ ما الآلية المتبعة للموافقة على إرسال الحالات المرفوضة من اللجنة التخصصية، وهل تلك الآلية معتمدة بقرار أو لائحة؟ يرجى تزويدي بتلك اللوائح والقرارات.

9 ـ هل ابتعث مرضى للعلاج بواسطة اللجان العليا من دون العرض على اللجان التخصصية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما عدد تلك الحالات، وما الآلية المتبعة، وهل تلك الآلية المتبعة معتمدة بقرار أو لائحة؟ يرجى تزويدي بتلك اللوائح والقرارات.

10 ـ كم يبلغ عدد الحالات المبتعثة للعلاج بالخارج خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2021، 2022، 2023).

11 ـ كم عدد الحالات التي تم إرسالها للعلاج بالخارج بعد صدور قرار وقف العلاج بالخارج إلا للحالات الطارئة؟ وهل تلك الحالات تخضع لتعريف الحالة الطارئة؟

12 ـ هل ابتعث مرضى للعلاج بالخارج خلال السنوات الثلاث الماضية من دون العرض على اللجان التخصصية في المستشفيات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فكم عددها؟

13 ـ السيرة الذاتية للوكلاء المساعدين في وزارة الصحة الذين صدر مرسوم تعيينهم منذ توليكم الوزارة؟ وهل صدر بحق أي منهم عقوبة أو حكم محكمة؟